اليوميات - تتمة

لذلك يجب أن يكون لنا أسلوبنا الجديد والمبتكر - أيضاً - في تحقيق تلك القيم والمبادئ وفي تجسيد نهج الديمقراطية والممارسة للحريات داخل نطاق الوجود الحُر الكريم المنتج والفاعل في حياة المجتمع الذي ننشده، والتزام الدولة المدنية التي نتوق إليها، وهذا الأمر هو الذي يعطي في الصورة العامة للإنسانية خصائص وقسمات التعدد في الحضارات، بل والثقافات الإنسانية، وذلك - أيضاً - هو ما يعبِّر عن روح التفاعل والتنافس الحضاري والثقافي والإبداعي في الحياة الإنسانية على امتداد تفاعلاتها المتحركة على سعة خارطة العالم للانتشار والتمدد الحضاري والثقافي في ما يوصف في بعض الكتابات بالصراع ونفهمه نحن على أنه التعارف والتدافع، وهو معنى يتصل بتنمية الحياة وإعمارها والاستخلاف فيها، وأسأل نفسي: هل أمكنني تقديم الرؤية القيمة التي يجب أن نتحصن بها؟ وأن نعمل جاهدين في أن نعيش وجودنا في خضم التجسيد لها وفي تفعيل الحريات في حياتنا سياسياً واقتصادياً وثقافياً وتحت مظلة العدالة الاجتماعية التي هي اليوم جوهر التحدي الإنساني وأخطر ما نتطلع إلى أن يتحقق الإجماع حوله في مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

إن التحدي الذي تمليه الحياة على مَنْ يعيشها في كل مرحلة من مراحل التاريخ تفرض عليه أن يحقق ذاته ووجوده القوي المقتدر عبر تجسيد المبادئ والقيم التي يؤمن بها ويلتزم وليشكل النموذج الذي يرتضيه وليؤدي الرسالة التي يعتقد أنها مناطة به وهو مكلَّف بها، نقول ذلك ليس تنظيراً أو قراءةً عابرةً لما حققته شعوب وأمم تعيش معنا، وبيننا وبينها بون شاسع من التخلف والضعف والانقسام وبعض الهوان.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات

جامعة صنعاء

وفي حين لم يحدد المصدر موعدا لاستئناف الدراسة، شدد على ضرورة اضطلاع جهات الضبط بدورها في تأمين الجامعة ومنتسبيها وضمان عدم انتهاك التعليم وقوانينه بتلك الممارسات.

وتمثل أحداث أمس تطورا لدعوات طلابية منذ أيام بهذا الخصوص تحولت إلى احتجاجات أفضت إلى إعلان التعليق.

البنك الدولي

وأضاف: كما سيوفر المشروع الجديد موارد للدخل وخبرات للعمل خاصة للشباب العاطلين في الفئة العمرية 18 - 30 عاما، وذلك من خلال خلق الفرص لتحسين البنية الأساسية العامة، كما سيوفر أيضاً فرصا في برنامج "النقد مقابل العمل" للشباب والنساء الذين يقدمون خدمات التعليم والتغذية.

وأشار الجمال إلى أنه سيتم تدريب المشاركين الذين سيقع عليهم الاختيار وتوظيفهم لمدة عامين لتقديم خدمات التغذية والتعليم ومحو الأمية على صعيد المجتمعات المحلية ومرافق الصحة، ليتمكن المشاركون من المساهمة في تطوير مجتمعاتهم المحلية وتحسين الخدمات الاجتماعية والتشجيع على الطلب على هذه الخدمات.

بدوره قال المدير القطري لليمن بالبنك الدولي وائل زكوت،، "إن معدلات البطالة بين الشباب في اليمن بلغت 40 في المائة، وبالتالي فإن المشروع سيعمل على تحسين نوعية الحياة للشباب اليمني العاطل وتحسين الخدمات، كما سيزيد فرص هؤلاء الشباب في تأمين الوظائف في المستقبل."

وأضاف: كما سيوفر المشروع للشباب العاطل نحو 420 ألف يوم عمل في مجال تحسين مرافق البنية التحتية العامة و750 ألف يوم عمل في مجال التعليم ومحو الأمية، و460 ألف يوم عمل في خدمات التغذية بالمجتمعات المحلية للعاملات الصحيات.

وأشار إلى أن المشروع يهدف إلى توفير خدمات التعليم ومحو الأمية لنحو 26 ألف طفل و 9 آلاف شاب بالغ 70% منهم من النساء، فضلا عن نيلهم بعضا من التعليم الأساسي، إلى جانب معالجة 75 ألف طفل ممن يعانون من سوء التغذية الحادة وسيتلقون خدمات التغذية.

وبحسب البيان فإن المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي هي التي ستقوم بتمويل هذا المشروع.

يشار إلى أن المؤسسة الدولية تأسست عام 1960م لمساعدة أشد بلدان العالم فقرا من خلال تقديم قروض معفاة من الفوائد (تسمى "اعتمادات") ومنح تمويلات المشاريع المتعلقة ذات الأثر في تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

كما أنها أحد أكبر مصادر المساعدات لأفقر 81 بلدا في العالم، وتساعد الموارد التي تتيحها على إحداث تغييرات إيجابية في معيشة 2.5 مليار نسمة يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم.

ومنذ عام 1960م، ساندت المؤسسة العمل الإنمائي في 108 بلدان، وقد ازدادت الارتباطات السنوية بصورة مطردة، حيث بلغ متوسط القروض في السنوات الثلاث الماضية نحو 16 مليار دولار.

ترتيبات لزيارة

من جانبه أبدى السفير الأميركي استعداد حكومته لتسهيل زيارة الوفد وبذل الجهود في سبيل متابعة وإطلاق سراح اليمنيين المعتقلين في جوانتانامو وقاعدة باجرام..

السقاف: مؤشرات

لافتا إلى إمكانية قيام وفد من فريق القضية الجنوبية بالذهاب إلى القاهرة والالتقاء بعدد من قيادات الحراك هناك ومنهم علي ناصر محمد وحيدر العطاس والجفري وباعوم المتواجد حاليا هناك للتباحث معهم حول مشاركتهم في مؤتمر الحوار باعتباره الخيار الأمثل والوحيد لطرح قضاياهم ورؤاهم بكل شفافية ،وعليهم أن يدركوا انه ليست هناك حلول جاهزة أو معلبة ستأتي من الخارج لحل القضية الجنوبية أو أي قضية أخرى ،وإنما الحلول ستكون من خلال مؤتمر الحوار الوطني.

واعتبر أن بث الجلسة العامة الأولى لمؤتمر الحوار وما سادها من نقاشات وملاحظات وأفكار تم طرحها بكل شفافية وبدون تحفظ من قبل المشاركين كان لها أثر إيجابي في تغيير قناعات الكثير ممن كانوا معارضين للحوار ومنهم بعض القيادات الجنوبية في الخارج التي كانت تراهن على فشل مؤتمر الحوار الوطني ..

وفي ما يتعلق بالخلاف القائم في لجنة صعدة اعتبره الدكتور السقاف أمراً طبيعياً، نظرا لتعقيدات المشكلة ووجود جميع أطراف الصراع فيها، لكنه أشار إلى أن أعضاء الفريق سيتفقون في النهاية ..وحوار سنة خير من ساعة حرب ..

تحليل الأسبوع

شبه الجزيرة الكورية على صفيح نووي ساخن

إسكندر المريسي

منذ القرن السابع الميلادي كانت كوريا وطناً موحداً لكل الكوريين أكانوا في الشمال أو الجنوب وبعد الحرب العالمية الثانية عام 1945م أخذ الصراع في العلاقات الدولية يتمحور بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي وكان كل طرف بالنظام الدولي الثنائي يحرص على التوسع في محيطه الإقليمي كنقطة ارتكاز لتمديد النفوذ سيما خلال الحرب الباردة ولم تكن كوريا الموحدة بمعزل عن هذا الصراع، وكانت نتائجها فصل كوريا إلى دولتين أحداهما تسمى كوريا الشمالية ويعيش فيها حوالي 25 مليون مواطن وأخرى تسمى كوريا الجنوبية ويقطن فيها 50 مليون نسمة وعلى إثر هزيمة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ظل الشمال طيلة العقود الماضية يقدم مبادرات وحدوية لاستعادة وحدة شعب كوريا لكن قوى إقليمية ودولية ظلت تعارض أي تقارب بين الدولتين وخاصة أن إرادة شعب كوريا الشمالية وتماسك نظامها السياسي وإحراز تقدم ملموس في المجال النووي جعل الدول الكبرى تبدي مخاوفها من الوحدة الكورية لكي لا يكون نموذج الاستقلال السياسي والاقتصادي والتقدم النووي لكوريا الشمالية على تلك الوحدة المفترضة، خاصة والواضح في السياسة الدولية دونما أدنى شك حقيقة مفادها أن كوريا الجنوبية محتلة من قبل الولايات الأمريكية كما يرى بعض متابعين وأن ذلك الاحتلال بدأ منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية مما يجعل من المشاريع الوحدوية التي سبق وأن تقدمت بها بيونج يانج بحسب كل الوثائق والأدبيات السياسية العالمية تقابل بالفشل الذريع بسبب أن كوريا الشمالية طبقاً لتلك الأدبيات والوثائق السياسية العالمية مستقلة لا تتبع الصين وإنما لديها علاقات مع بكين دائماً ما يتجاذبها المد والجذب بسبب القرارات الدولية المتعلقة بفرض عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية.

حيث يرى بعض متابعين لتداعيات الأزمة النووية الجارية في شبه الجزيرة الكورية ترجع إلى سببين أساسيين الأول أن بعض الدول المحيطة بكوريا الشمالية بما في ذلك جارتها الجنوبية تعمل ضمن توجهات السياسة الأمريكية أكان ذلك على الصعيدين الداخلي أو الخارجي والسبب الثاني يتمثل بامتلاك كوريا الشمالية لإرادتها الوطنية وفقاً لنظام مستقل سياسياً واقتصادياً ولو كانت خلافاً لذلك على نحو ألمانيا الشرقية سابقاً أو بلغاريا أو رومانيا كأنظمة سياسية تابعة للاتحاد السوفياتي سابقاً لما بقيت كوريا الشمالية أسوةً بتلك الأنظمة عقب انهيار المعسكر الشرقي.

ومعنى ذلك أن قرارها كما أشرنا السياسي والاقتصادي يتأسس على تجربة التيسير الذاتي للتجربة السياسية لكوريا وهو ما جعل نظامها عرضة لسلسلة من الضغوطات وخاصة العقوبات الاقتصادية وليس ذلك فحسب ولكن الواضح كما هو معروف أن الحرب الكورية (1953-1950م) كانت نتيجة طبيعية ترتبت على مساعي الامبريالية ممثلة حينها بالولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق السيطرة على شبه الجزيرة الكورية حيث اندلعت الحرب بين الكوريتن في 25 حزيران 1950م عقب مهاجمة كوريا الجنوبية بدعم وتمويل وتوجيه ضربة لكوريا الشمالية واعتبرت بيونج يانج أن ذلك عدوان من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين فضلاً عن قوات الأمم المتحدة التي ساندت كوريا الجنوبية فيما تدخلت موسكو وبكين سياسياً.

وإن كانت الصين قد أشارت حينئذ إلى أن قواتها ستقف إلى جانب قوات كوريا الشمالية فهم ذلك بأنه تحذير عسكري لدعم موقفها السياسي الداعي إلى وقف الحرب ولم يختلف موقف موسكو في التحذير عن موقف بكين، حيث استمرت تلك الحرب ثلاث سنوات وكادت كوريا الجنوبية برغم تعداد جيشها وكثافة سكانها أن تنتهي من شبه الجزيرة الكورية ما جعل الولايات المتحدة تهدد باستخدام القنبلة الذرية بعد ثلاث سنوات من تلك الحرب داعية الصين وموسكو إلى الضغط على كوريا الشمالية بأن توقف الحرب وحصلت مفاوضات بين الطرفين أدت إلى هدنة 1953م.

وعلى إثر تلك الحرب ركزت كوريا الشمالية على الأبعاد العسكرية وأعطت أولوية للصناعات العسكرية وأظهرت قانوناً جديداً استخلصته من العقوبات المتكررة عليها، حيث كلما شهد اقتصاد كوريا الشمالية تراجعاً وركوداً في مجالات مختلفة ارتقت بالسياسة النووية والصناعات العسكرية حتى أصبحت دولة نووية ليس من بين دول شبه القارة الكورية فقط وإنما على مستوى العالم.

وقد بدأت الصناعات النووية عام 1958م عقب نشر أسلحة نووية في كوريا الجنوبية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودخلت في سلسلة من الأزمات المتعاقبة خاصة مع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان وعندما اعلنت كوريا الشمالية عزمها على الانسحاب من اتفاقية منع الانتشار النووي عام 1993م سارعت واشنطن إلى دعوة الصين وروسيا لإقناع بيونج يانج بإجراء مفاوضات لحث كوريا الشمالية على تعليق انسحابها من المعاهدة النووية وجرت تلك المفاوضات واستمرت كوريا الشمالية في الصناعات النووية، خاصة عام 94م وفشلت تلك المفاوضات برغم فرق التفتيش المتكررة من قبل وكالة الطاقة الذرية، إلا أن القائمين على وكالة الطاقة الذرية وصلوا إلى قناعة أن بيونج يانج دولة نووية وأن التفتيش غير مجد وأن التفاوض هو الخيار الأنسب.

لكن واشنطن ومعها بعض الدول مثل كوريا الجنوبية واليابان وبريطانيا فضلت سياسة العقوبات الاقتصادية ويرجع ذلك بحسب محللين وفقاً لما أوضحنا إلى استقلالية التجربة السياسية لكوريا الشمالية ثم أن مخاوف تلك الدول من أن بيونج يانج لم تكتف بما أحرزته من تقدم في النشاط النووي ولكنها توسع الصناعات النووية بشكل متسارع وكأن تفكيرها وتركيزها من خلال علمائها على الصناعات النووية بدرجة اساسية رغم إدراجها قبل فترة سابقة من ضمن دول تصنف بأنها إرهابية لكن دعوة الولايات المتحدة إلى إجراء المباحثات السياسية إلغاء ذلك التصنيف خاصة عقب نشوء أزمة بين بيونج يانج وواشنطن عام 2001م على إثر تصدير كوريا الشمالية لصناعة نووية إلى دول العالم الثالث.

لذلك جرى فرض حظر علاقات على كوريا الشمالية مع بعض دول مثل إيران وسوريا،، خاصة وقد انضمت روسيا والصين عامي 2004 و2005م مع اليابان والولايات المتحدة والكوريتين إلى ما عرف بالمفاوضات السداسية، لكن تلك المفاوضات، خاصة عام 2006م لم تصل إلى أي نتائج حاسمة، وبالذات انسحاب اليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مع بقاء روسيا والصين، فردّت كوريا الشمالية على انسحاب تلك الدول الثلاث بإجراء تجربة نووية جديدة عام 2006م، بل واستمرت في مواصلة التجارب النووية غير مكترثة بقرارات مجلس الأمن بشأن فرض عقوبات اقتصادية عليها عوضاً عن تصاعد التوتر الجاري حالياً في شبه الجزيرة الكورية وما نتج عن ذلك من تهديدات متبادلة بين واشنطن وبيونج يانج، خاصة وأن سلسلة العقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها كوريا الشمالية طوال عقود ماضية قد أدت إلى نتائج عكسية برزت من خلال التقدم الملحوظ في الصناعات النووية الكورية الشمالية، ما يجعل من احتمال اندلاع حرب بين الولايات المتحدة وبيونج يانج أمراً مستبعداً ويرجع ذلك إلا أن كوريا الشمالية على استعداد كامل لتلك الحرب بحسب محللين، بل وتفكيرها وانشغالها في الصناعات النووية سبب أساسي ودافع لتلك الحرب التي تأخذها على محمل الجد بدليل ما قاله الزعيم كيم جون أون عندما أعطى توجيهات لكبار القادة العسكريين وقرر «أنه حان الوقت لتسوية الحسابات مع الامبرياليين الأمريكيين في ضوء الوضع السائد»، وذلك على حسب قوله.

وبناءً على ذلك يرى بعض الخبراء المتخصصين في الأزمة النووية مع كوريا الشمالية استبعاد الحرب بغض النظر عن التهديدات المتبادلة والتحذيرات المشتركة، وأرجع أولئك الخبراء استبعاد حرب عسكرية في شبه القارة الكورية إلى عدة أسباب أبرزها على النحو الآتي:

- تجربة حرب الثلاث سنوات بين الكوريتين 1950 - 1953م.
- رغبة كوريا الشمالية لتلك الحرب خاصة وهي تعتبرها بالنظر لتجاربها النووية المتعددة جزءاً طبيعياً من تلك التجارب تسعى إليها بيونج يانج منذ بدء الصناعات النووية غير مكترثة بالعقوبات الاقتصادية.
- إن الهدف من تلك العقوبات أصلاً في تقديرات وحسابات السياسة الدولية هو إثناء كوريا الشمالية على وقف النشاطات النووية لأنها صارت دولة نووية، ولكنها تسعى من خلال مضاعفة تلك النشاطات النووية لأن تكون أكثر من دولة نووية.
- رغبة كوريا الجنوبية بتحاشي الحرب، وكذلك اليابان والولايات المتحدة، وإلا لما بدأوا بسياسة العقوبات الاقتصادية وإلى إصدار القرارات من مجلس الأمن عقب كل تجربة نووية تجريها بيونج يانج.

معارضة الصين للحرب بالنظر لعلاقاتها المتميزة مع كوريا الشمالية حتى أنه دائماً ما يطلب من بكين بأن لا تضغط على بيونج يانج وإنما تمارس عقلنة سياسية على كوريا الشمالية.

- وطبقاً لما أفاد به متابعون للأزمة النووية مع كوريا الشمالية فإن التصعيد الجاري ضدها بالظرف الراهن، وكذلك القرار السابق بفرض عقوبات اقتصادية يندرج ضمن سياسة الترهيب والترغيب لإعادة بيونج يانج إلى المفاوضات السداسية وهو ما يكذب ادعاءات السياسة الدولية بأنها ممثلة بأمريكا وكوريا الجنوبية واليابان وبريطانيا لجهة الأزمة النووية مع كوريا الشمالية بصدد الحرب وإنما يتحدد الهدف الضغط على بيونج يانج من أجل استئناف المفاوضات معها برغم أن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان هي من انسحبت من تلك المفاوضات والآن تلك الدول وفقاً لما يراه بعض المتابعين هي من يمارس التهديدات المعلنة ثم تطالب تلك الدول من الصين وروسيا بإقناع كوريا الشمالية القبول باستئناف المفاوضات لإبقاء سياسة التواصل معها بينما ترفض بيونج يانج العودة إلى المفاوضات السابقة وتفضل خيار الحرب مع تلك الدول نتيجة تراكم العقوبات الاقتصادية ضدها كما يرى أولئك المتابعون لتداعيات الأزمة النووية الكورية أن الحل السلمي لتلك الأزمة لن يتحقق إلا من خلال إجراء مباحثات جديدة تضم أعضاء المفاوضات السداسية مع إضافة الأمم المتحدة لبحث سبل وإمكانية إنشاء معاهدة سلام جديدة ورفع العقوبات الاقتصادية على كوريا الشمالية مقابل وقف النشاطات النووية.